

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الصلوة
فَمَا يَجِبُ بِالْعَرَضِ مِنْ

وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ وَآلِهِ

فَلْيُمَثِّلْ نَازِلًا كَمَا وَضَعَ

مَهَا فَارَ النَّزْلِ لَا يَشْرَعُ

كَيْفِيَّةً وَقَتًا مَكَانًا أَوْ

بَعْضُ الْخُصُوصِيَّاتِ وَفِي رَأْيٍ بَعْضُ

بِهَا مَعَ الْمَشْيِ بِلَا تَخْلُفٍ

وَعِنْدَ بَعْضٍ مَطْلَقًا لَا يَنْعَقِدُ

قِيْدُ الْخُصُوصِيَّةِ مِنْهُ أَوْ طَرَفًا

مَعْقِدًا فَكَيْفَ يَجْزِي السُّطُوقُ

لَمْ يَنْقَلِبْ بِهَذَا إِلَّا لَزَامًا

إِنْ شَاءَ جَالِسًا بِغَيْرِ سَوْءٍ

أَوْ كَبَا يَوْمًا عَلَى رَأْسِهِ

مِنْ نَدْبٍ فَيَنْتَقِي إِنْ وَجِبَا

لِللَّهِ عَلَى نَبِيِّهِ

مَا وَجِبَتْ بِالْإِذْنِ لِلْعَدَّةِ

مَا لَمْ يَجَاوِزْ نَدْبَهُ مَا يَشْرَعُ

فَلَا يَخَالَفُ نَدْبًا وَاصْفَادًا

وَلَنْ يَكُنْ تَخِيرَ الْمَرْجُوعِ مِنْ

فَنَازِلِ الصَّلَاةِ ثَلَاثًا يَفِي

وَأَسْتَشْنِ مِنْهُ بِمَا الْقِيْدُ قَصْدُ

وَمِنْ رَأْيٍ انْفِصَادُهُ وَتَقَطُّ

فَاتٍ مَا لِلْعَدَّةِ رَبِّهِ مَعْلُوقُ

وَمَا يَخْصِي النَّفْلُ مِنْ أَحْكَامِ

فَلْيُمَثِّلْ صَلَوَاتِهِ الْمُنْدَوِّ

أَوْ مَا شَيْئًا مِنْهَا غَائِبَةً

وَأَسْتَشْنِ مِنْهُ حِكْمُ الْمُسْتَبَا

المنقرض

كان عمله في الوقت قبل

والعهد واليمين مثل النذر

و يلزم اربيع ما به التزم

لبا ذل الاجرة من كيف

في القتل

نفل الصلوة لا يكاد ينحصر

والفضل كل الفضل للترتيب

تذكر منه طرفا ونقصا

فانها مثنى الواجب

نفل شرب الفرض فيما فرضا

بخار شيعته الهداة البرية

عليه ملة مدة الحيوة

والله اعلم بصلواته

واربع نافذة للمغرب

وركتان من الحركات

ومئة نفل الليل احدى عشرة

سنة طاه زينة قد خسر

دونكها فهي ضا الرب

فيه اذا فاع ما شرح الفضا

في الذكر اية بها مفسرة

حافظ كالفرصا من الصلوة

لها ومثل الفجر نفل الفجر

وبينها عن الكلام جنب

والخلف في القيام فيهما

خير صلوة هي دأب البرية

اوصى بها وصية وكثرة

وذكر الموجب نحو الذنب

في الوتر منها ركعة مفصولة

والشعر ركعتان قبل الوتر

وليقت الموتر مرة كما

وليدخ فيه ربه تضرعا

مجد الرب معظما *

يذكر فيه كلمات الفرج

وليك فيه داعيا مستعطيا

ليستجيب ربه دعا ثم

يستغفر سبعين مرة ^{يحب}

وجاز للموتر في الدعاء

وانت القنوت في الشعر فقد

وهو عبارة عن تنفلا

واجهر مقدمات الصلوة

واول الزوال وقت نفل

وضعه وقت لنقل العصر

وقد عيّن كالفرصين

في شفعها وقبل بل موصو

بعد الثمان وهي خير العشر

قضى به الضر وقت العدا

وخيفة بما يشاء من الدعا

معترا فابذنه مسترحا

وحبس الظن به وبالحج

لأربعين مؤمنا مسيما

واليقول العفو ثلث ما

يسراه للدعاء وبالعتي

وهو يرك الصوم ^{الماء} شيرا

قضى به بعد المعموم ما و

ولو ركعتين منها قبل

ما كان للظلمة والعداة

الى بلوغ الظل سبع مثله

فيمر يودي بعد فعل الظلم

وقبل الشد والمغشى

ان مصر الوقت ولما تفعل

وان تلبست ولو بركعتي ^{الوقت} _{منه} والوقت عند الفجر في

واربع المغرب بعد فعلها

وربعنا العشاء عند ان

والنهار بعد مستطيل الفجر

تحتوبها نوافل الليل ولا

وحرة المشرق في الراي ^{الوقت} _{تصف}

ووقت نفل الليل بعد ما

فالصف عند فضله وما ^{اقرب}

والمبتغى للفضل لا يغفل

وينتهي في اظهر القولين

وان مضى الوقت وصلى اربعا

وان مضى قبل ففعل الوتر

بل ليس من سبئي على من يقض

والوتر عند الخوف بالوقت ^{لاحت}

شيئا فلا بد ان بالشغل

انعمتها عننا بسيرة

يحي على من قبله تنفلا

يؤتي بها الى انتهاء فضلها

بعد الى ان ينتهي ^{قتل} _{الوقت}

بنفله او قبل بعد الوتر

تخشى اذا فعلتها تعجلا

حد لا دار وبها انصرف

بل الجميع لكن الفصل ^{خلف}

من فجر الصادق اولى ^{حب}

الا لعذر والقضا افضل

عند طلوع صادق الفجر في

راحم فرضه بها واسرها

يؤتي بها قبل صلاة الفجر

جميعها قبل اداء الفرض

فابدؤها كما به ^{النق} _{نطق}

اسْتَسْقَى فِي الْجَنَابِ بِرُكْعَتَيْنِ
غَيْرِ الْقَنُوتِ فِي الدُّعَاءِ وَفَارَعَ فِي
مُسْتَعْطَاً مُتَجَبِّلاً لِلرَّحْمَنِ
وَجَازَ إِلَّا مُسْتَعْطَاً بِالْمِيسُورِ
وَسَيَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحُولَا
وَأَنْ تَقُومَ مَوْقِفُهُ يَوْصِي

وَالْيَبْرُوفِ فِيهِ إِلَى الْبَرَاءِ
مُسْتَصْحَبِي الشَّيْخِ وَالْأَطْفَالِ
وَلْيَبْعِدْ وَالْكَفَرِ عَنِ الْمَصَلِيِّ

وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ
وَيَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى أَوَّلًا
وَحَامِدًا مُتَبَعًا مَقْدُودًا
وَلِيَبْدُخَ فِي الْخُطْبَةِ بِالْمِيسُورِ
وَصَلَ لِلْحَاجَةِ وَالزِّيَارَةِ

مَرَّةً أَوْ مَرَّةً فِي الْعِيدِ
قَنُوتِ الرَّسُولِ بِأَيْدِي
بَارِوَعٍ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ الْعَصَمِ
وَالْعَصْرِ كُلِّ الْفَضْلِ فِي الْمَأْثُورِ
بَعْدَ فَرْغِ الرَّدَاءِ تَفَاءً
وَيَوْمَهَا وَلَيْكَ فِي الْإِثْنَيْنِ

حَافِظِي عِشْوَتِي عَلَى وَقَارِ
لِلْقَرَبَاءِ مِنْ أَجَابَةِ السُّؤَالِ
فَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا
بَعْدَ مَا يَفْعَلُ فِي الْعِيدِ

مَكْبَرًا مُتَبَعًا مَهْلَكًا
مِنْ رَفْعِ صَوْتٍ وَالْمَقَاوِدِ
مِبَالِقًا وَالْفَضْلِ فِي الْمَأْثُورِ
وَالشُّكْرِ لِلَّهِ وَالِاسْتِخَارَةِ

وليلة القدر ونصفه حب

ويوم ويوم نصب المرقى

وركعتان لبي الرحمة *

وأربع لبي الأبرار

وقد حوى تقييداً ما

جناهم الله تعالى وشكر

وفي ليا إلى رعداً قد

في كل ليلة عشرين قد

وزن النصف في الأبرار

مساوياً ووزن البقية

فيما يتعلق بصلوة جعفر

فصل بصلوة جعفر الطيار

غناز بالتسبيحة المربعة

وضغاً وضغاً وليصف جامعاً

ومن سقى عن كل أو يغنى

ونصفه بان ويصف

النصف في الجمع بالند

مثلها للطهر ذات العزم

ومثلها لجعفر الطيار *

تكا وكيفاً كتب القوم

سعيهم في حفظ شرعة لا

الذكا عليه الأبحاح انعقد

وظلم حشرون بترتيب واد

بقية الشهر إلى الأبرار

على ليا إلى الهدى بالتسوية

كالشمس في رابعة النهار

عشرًا وعشرينها من راحة

عشر لدى القيام بعد ما تلا

في حالة من سواها يغنى

ويكتفى بها بأني بسوءة

وليدع في سجوده الأظهر

وجاز أن يجرد المستعمل

وجاز جعلها من الروتب

وصلها ضد هاء الجمع

في أحكام النفل

النفل غير الورد مشني مشني

وفي اختيار قطعها محظور

والأذن في النفل واد

والمنع عنه مذهب ضعيف

مرحبا تشية النفل لا

وجاز في الأظهر ^{بلفظها} ^{بلفظها}

وستي في علو التربع

وفي جواز الأضطجاع فيه

وليس غير المح فيه معتبر

ولو ثبت التسوية المأثورة

بعد أداء الذكر بالمأثورة

فمنها ومن بعد الفرائض بكل

وشد من أجازها في الوجوب

أوماتنا فانت عنها في

وما روى ابن ثابت ^{مستثنى}

لقوله تحريمها التكبير

مثله مثل أو بتضعيف العدد

والأفضل القيام ^{بالتضعيف}

ضعف والوصل احتمال بند

من القيام والقعود مطلقا

ونفي ركبتيه حين يركع

قوله ولا الشهادة نافيه

وجاز أن يفرد ما بين السجود

وليسفرو هو فاني وعلى
وليث ابناء السجود خلغظا
وفي القرار معظم الا جلة
ولم يراعوا ما اقتضاه الاصل
ولختلف الاصحاب والتطوع
من الاداء والقضاء والمرقني
التي على كراهة مفسرة
والمنع ان تم فيسبحى
سواء المطلق والمقيد
وكيف الذب من القلوة
ومنه الشروع في المندوب
والاستواء وليس فيما
واستثنى ما تقضى الرواب
ومدرست البلوغ وفي
وليخزي بابه تطوعا

راحلة مستدبر مستقبدا
من الركوع وبه النقص قضا
فيه بول على اعتبار القبلة
وانهم على ايها تولوا
قبل الاداء وفيه اتبع
جوازه كما به جمع قضا
بالنقص عن رتبة المقرة
فيما عيه وجبت بالند
از المناط فيها متحد
بعد صلوة العصر والفداة
عند طلوع الشمس والغروب
يلوجب اختصاصه بالابتدأ
فانها ملحقه بالواجب
بركعة عليه ~~بالمسح~~ بوظف
او ما به قبل البلوغ شرعا

اذ فعله قبل البلوغ مسح
وما من السند في الوقت معنى

حي رجع و...
يستلزم الايتان فيهما

في احكام المحل

ما يوجب الاخلاص مطلقا وما

يوجب عداً فقد تقدما

منشأ في نظم جدي الآخر

جليس مهدي الزمان المثل

ونبذة الكلام ان من احل +

عداً بما عليه افسد العمل

من غير فرق بين ترويه فلهن

وفعل ما به المتلوة تتفق

من الى الاخلاص بالجزء عد

ابطله ولو بشد يدو

وجاهل بحكمه فيما عد

جهو اخفات كن نعدا

والسهو غير موجب الاخلاص

فيما عد الركن من الافعال

من سهو اذ به مع ما فعل

مرتبا قبل تجاوز المحل

كما اذا منه الى الركن انتقل

او كان نفس الركن للفعل

ومن سهو عن التردد والكشف

من اخلاص نلاف وانصرف

واستأنف الصلوة فكان

منافيا اذ صادف الضيق

ولتقص ما فات من التشهد

كله وبعضاً ثم للسهو بمجد

و بالخصوص ليس بالمقصود

بل نفيه الثابت بالخصوص

فالقول بالتفريق ولقد

وان تفت صلوة على النبي

والسجود في الركن ^{دخل} محراب

ومن سجد عن الركوع وسجد

ومن يزد ركنًا ولو هو بعد

فيما يتعلق بالثبوت

من شك في فعل وقد جازى

وان ركنًا وبعد ما دخل

وفي المحراب طريق عليه شك

وان تلا في الركن ثم بان له

والاوليان والاخيرتان لا

وينتهي المحراب بالدخول في

وان يكن ندبًا فلا يلتفت

وفي قيامه او الشهادتين لا

ومن يشك وهو في السجدة

والشك في صحة ما منه

افتى به جماعة من العمد

فلا حوط القضاء وان لم يحسب

في منتهى وليتدارك في المحل

مضى محله على الركن الا

كذلك غير الركن ان عهدا يزد

لم يلتفت وان اتى به اخل

في الركن بان فوته اخل العمل

اتى به وقد اخل ان قرئ لا

صدوء منه اعاد عليه لا

في الا شهر الاقوى هنا بيان

ما بعد من عمل موقوف

ما شك بالسجود وهو يفت

ان شك في سجوده لم يسجد

في ما قبلها يعضى بلا توقف

كالشك في الوقوع والخلف ند

وليأت بامسكوك في وجهه مود
ومن ثمة سجدة ثان واحتمل
يتم ثم يعيد علمه +
والاحتار ان تأ في المحل
وفي محل سجد النكاح ولم
وتبطل اسفرا ان شد عرض
ومثلها ما هي ركعتان +
وليزول في حق يستقر
فالت لبس حال ^{الحد} حال
وبعد الاستفرا فالاعادة
وابن علي الكثر ان تعلقا
فان تكن رابعة فلتصرف
واحتط اذا سلمت فيما محتمل
مكبر الا فتاح واقصر
والا كفاء بالذكور لا يسكن له
ومبطل الصلوة ان تخلدوا

في ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨
مكونها من ركعة بعد المحل
بعد القضاء وله ان يبطل
يعمل بالثبوت ويضرب في العمل
يسرا في السجدةين واعم
وعدد الركعة والخلف انقرض
ولو عارضه والاويان
ثم ليعمل اذا لم يسفر
يبطل ما في يده من حدث
عقروا ان لم يفسد العادة
شكر بالخيرتين مطلقا
عنها والا فتاهاها اصف
فوانها لكن بوضع مستقر
فيها على فائحة تنلي بسر
فانها معرضة للنافلة +
على الاصح لا يكون تبطل

والأمر بالتسليم والاحرام
وجيرفت إحدى الأخرتين
تجلس فيهما وإن شئت فقل
وجبر ما يشرى إليهما معاً
والاحتمالان إذا ما اجتمعا
مقتدار ركعتي القيام
ومحذور الأربع إذا احتفل
لكن عيم سجدة السهو يجب
وابن على الأربع أي موضع
والرفع من سجدة الأخيرة
وليرجح إلا حياط في تلك
بل قبله بل قبل وضع الجبهة
وليس بعد والصوم المذكور
فأهدم إذا شككت في القيام
بحيث لو أنه لما كان محذور

قد سدد باب النقص والبر
بحصول الصلاة بركعتين
وأنت بركعة بها المقصود
بركعتين من قيام شرعاً
صلى قياماً ورجوعاً أربعاً
لنقص فهو قاطع الكلام
خامسة فيها بنى على الأقل
وليأتى فوراً بها جزاء
كان الثلاث طرفاً للأربع
سرها البناء وغير هذى الصو
من شك قبل الرفع بعثاً
بل السجود وكل وجهه
محذور البناء إلا بهدم الصو
والنقص البناء إلا نهذاً
لحكم البناء ولو على الأقل

من بعد ما سقط حكمه
ومن يثبت بعد ما قد
الا اذا في النقص والزيادة
من بعد ان يأتي بالمحتمل
او علم النقص وكان بين ما

في الوجود من مسمى
في عدد الركعة شكه لغى
ثبت فلا بد من الاعادة
من نقصه او بعد فعل البطل
امثله بين ما تقدم ما

فانه قبل المناقاة بكل
وان يكن من بعد اتقيا
وان تحتل المناقاة كلها
وان تكن احديهما مقدمة

ينوي به ما فانه ويحل
يبر في اجماله او بهما
ثانيهما ثم الاعادة الاولى
مضى ولا يضره ما

مسائل في الشك والسهو

من شك في الصدقة في الوقت
بحول حاله هل يقتضيه
والشك ان يكثر فحاله اثر
يبنى على المحصور لكن حيث لم
والصدق في العادة للكثره حد

وان مضى الوقت فما حل

من امثال ما يشك فيه

ان تكن الكثرة فيها يقتضي
يقتضي فان يكثر من بين
فانها ترجع فيما لو وجد

وان نصف كثرة الى عمل
فكثرة الشك اذا ما تعرف
وحكم ما تضاق للشيء
وليس للكثرة في السهو
ومن علم الشك في الفعل
مخير بينهما والا فضل
والشك في افعاله لا حكم
والفرض وانقل اذا ما انقلبا
وليس للشك اذا ما عرضا
فان على الوقوع ما لم يفتح

فيما يزيل حكم الشك

كل من الما موكلة والامام
يرجع من يشك عنهما
وان لم يفتح حفظا مستلزما
ومن يشك فليترك
وفي اختاره حكمه اذا عمل

تحكما لم يعد ذلك المحل
للمتوقن لا يجاوز الوضوء
لم يجز في القيام والقعود
وان يكن تضمن السهو للغير
يبنى على الاكثر او على الأقل
ثانيتها والا هل فيه امر
وفي مثل الفروض فيه النافذة
وصافيا كان عليه ان يحل
فيما اقتضاه الشك حكمه
وابن مع الفتوح على المصنف

يرجع للأخرى في الأوهام
يحفظ ما شاك بعلمه او ظن
حفظ ما امر به يبنى ما
اذا تساوى الطرفان
بالطرف السوي قوله مرسل

فالظن في الصلوة كما لقطع قد
وفي انقلاب الوصف والعنوان
فالظن بالحكم اذا ما انقلبها
وليبي في شكوك المراتبه
وان بني في الشك غم شك
ومن في الاحباط شك في قلب
فما يتعلق بسجود السهو

مواجهه بالسلام في غير المحل
او قام موضع القدم او وقع
ومن اطل في كلامه المحدث
وصيغ التسليم حيثما تقع
وقيل من في الفرص زاد او نقص
والينو فيه وليعتن السبب
وموضع النية عند الوضع
والبد باليكبر فيه مستحب
او بكلام ان يقع عند اخل
في موضع القيام للسجود
سجود ما دام واحد بعد
وبعضها وبعضه فيه شرح
والرسل في العزم نصي
مستحب او غير مطلقا وجب
لا بعد كما ارتضاه جمع بد
وشك من الى وجوب ذهب

يا قى بسجدتين فيه ويصح

والذكر فيهما على المشهور

وليتشهد بأقل ما وجب

وشد من يحدف منه وحده

يبدا فيه مضمرا للجلا لة

وليأت من بعد الصلاة الصلوة

وليخرج فيه طالب النجاة

وهو الفوضي حيث أهمل

ففضاء الفوائت

الصلوة الفائتات تقضى

فليقتض في الفريضة الموقفة

واستثنى ما فات من العيب

وللحكم في الأيات تفصيلا

واختلفوا في الحكم من حيث

ولا قضا فيها معنى حال الصغر

تشهدا وبالإسلام ينصرف

فرق ولا تعدل عن المأثور

منه مخففا بحدف الحسب

وما يكون بعد وعده

بالاسم في الأقرار بالرسالة

على الأصح من فتاوى العلماء

جميع ما في نسخة الصلوة

يا قى به ولم يؤخر خلا

فرضا إذا كان الأداة فرضا

ما فات منها فانه لوقفته

ولا يشهد الأقوى من القولين

في درة السيد وهو المانقضي

والضيق والموسع الاصل

او الجنون بانفاق واثر

ولا فضا فيما مضى من الاضغرة
ما لم يكن موجبه مذهب
وكالمحنون عارض الاغواء
والحيض والناس سخطا القضا
وما مضى في مدة الردة لا
وليفض بعد الاهتداء انتم
الا اذا نزل ما اتى به
وان طام المسقط بعد ما مضى
وليفض ما فات زمان الكفر
وفي رواية القضاء نذوب
سبأه بالاكه بن قيس
في اى وقت شاء الخيارات
وبالستوط نسف ذلك المضى
والجمع بينه وبين ما مضى
وعاجز عن القضاء تصدقا
وفي القضاء حال الفرات معتبر
والعكس بالعكس وفي الهبت
قد يقوم وهو من مجلس
وفي افتزان العجز بالرجاء
وما مضى وحكمه التخيير
ومورد القضاء ما يتقينا

او المحنونا بانفاق وانشر
عدا مع الغنى وظن بالانشر
يسقطه في اجود الآراء
وليفض الاسلام ما قبل مضى
بحسب الاسلام فولا رسلا
واذا وليس يقضى ما فعل
في مذهب الحق وفي مذهبه
مقدار ما يملكه الفعل قضى
كان بعد راو لغير عذر
وكذا يجب منه الرب
راية فليقتل منه الرضا
وسند بعض نذوب المائله
فيما عليه غلب الله بعض
بند به نفي التاكيد افضى
بما به النص الثوى نطقا
كما فيقضى التفرق في الحرم
راع زمان الفعل لا الفوات
حال فوائها وقد ينقلب
ينظر القدرة في القضاء
الحزم في قضائه التخصير
فواته والظن كالشك هنا

فان ثقت فريضة بعينه
والاكثرون اوجبوا التكرار ان
واسوى الخمس فكيفما اتفق
لكن مع العلم به والمحققا
والحزم فيه فليكرر عمله
واعدا اذا ذكرت في حال العمل

مكررا اني بما تيفسه
لم يعلم العدة حتى يطمئن
يقضى وفيها يبتدى بما سبق
بعض به الظن وبعض اطلاقا
ليحصل اليقين بالترتيب له
سابقة قبل تجاوز المحل

ان اربعين الخمس فانت المحضر
اعدى الثلاث اربع في زمته
بخلاف في قرأته الصلوة
وركعتان تغنيان في السفر

يقضى ثلاثا وبه قضى الاثر
تقضى اذا اعملها في نية
ما شاء من جهرو من اخفات
عن اربع ولا مجال للسفر

انتهى

صاحبه الوقت مع الضيق احو
فادها فيه بلا تواف
والبدء في الاراء في حال السه
واحد توافيه تافيل ولم
كيف وغى الال الرسول وبرا
واجل جمع ما خلا فيه افضى
واعدا اليه ان ذكرت في العمل

بوقتها كما به النص نطق
وان قضيت فانك الفرض
اجازة بعض وبعض منه
نظري بما يصد عن اصل العدم
ما هو بعض في جواز الابداء
جمعا على استحباب تقديم القضا
ند بالزام تجاوز المحل

فيما يفتى في العدة به

عليك في الصلوة بالنيابة
وكل من آخاك في الدين فمن
فبالقضاء عن ميت تبرعاً
تجزية عن صلواته صلواته
وسك بعض في قضا المحل
وبعد ما جاز القضاء عنه فله
ولاية بالتخلص في العمل
اذا لم يكن لزومه بالأجره
فيوقع على يد ائمه حسنة
فالامر للوفاء للأمتثال
فانظر فهل في الاجير حال ان
وليقض اولى الناس بالاموال
واختلفوا فيه ففى المشهور
وان يكن ختي فمن يسه
وان تساوا والقضا موثر
يعرض في الحلف وبالا قسم
ما لم يكونوا في البلوغ اختلفوا
وفي اجتماع بالغ مع الاثن
وفي اشتباه ذمة الجميع
والحكم عم من عن الارث محب
والام كالاب الولى يقتضي*

عم والد بك وذوى القرابة
ببرهم ضوعت أجره الحسن
يشفع الميت والحق معاً
ان يقضى ما بان له قواسته
وليس بعد الاذن للسك محل
ان يوجر النفس على ان يعلمه
وقوعه هنا الباذل البذل
عن الاجير سالب القدره
ويقصد الوفاة عن ربه
مؤكد لا موجب الاخلال
يقضى عنه غير وجهه الحسن
ما فاته من صوم او صلوة
الكبر او الارهم الزكسور
يلى القضا على خلاف فيه
لكن على الترتيب فيه ليعرض
كناية على الجميع يلزم
فى اختلاف قدّم المكلف
يقدم الاس في وجه حسن
برية وقيل بالتوزيع
وفي انحصار الولد المضايح
عنها وجه المنع غير مرضى

الأمر
مقتل

والعبد كالحرة العوم شمله
ولم يجب قضاء ما غفله
وبسقط الوجوب بالإحصاء

شبه

ملك بالصلوة في الجماعة
هدية خص بها عز وجل
أعد للباقي إليها ما أعد
فلا يفتك فضله الاقضى فقد
والحد في رواية معشيرة
وروايتهم بالاضعاف
بأزما اغتنت في الجامع
أكرم بها من علم من أهله
وطاعة بطاعة متصلة
وسنة تزين ميزان العمل
تزين ما انتهى عن الفناء من
وانتدب فيما فرضا
والاستدأمر حكمه وما انقلب
والندب في الفرائض اليومية
وكبره الترك لما راسخ
والجمع في الجمعة والعيدين
وعبرها من بائر الفرائض

ونزع الانفراق لا محل له
والقول بالوجوب لا دليل له
أو بتمام الغيرة القضاء
نوة الجماعة

أفضل قرية وخير طاعة
رسوله خير إليه بها نزل
أمر يزيد كلما زاد العدد
يبلغ حد ليس بجمية أحمد
تجاوز الهدية حد العشرة
أن ضمها أعد للأوصاف
خلف أمام للصنات جامع
حق له اللوم ولا صلوة له
وقربة إلى المحيبي موصلة
تزين ما بقضاء الوحي نزل
بطلبه استقبال وجه الحسن
سواء الأراء فيه والقضا
فالحكم للأصل وفي الكل السج
مؤكد لا سيما الجهرية
وسامع الله لنداء على شرده
جامعة الشروط فرض عين
لم يفرض فيه لغیر عارض

في الطلاق

وفي الطواف الجمع ثم يعرج ولم
وليست الشرفة فيه صالحه
وعند أهل البيت لا يجتمع
وكم له من بدع وكم وكم
واستثن ما سن للاستثنا
وفي القديرا خلف الأعمام
واختبروا فيهم القل بحسب
والأحياء معرض للتل بل
فلا يرفى الانتقام

الاحتياط

يعط الجواز فيه ما خص وعم
وجها له ولو على المسامحة
في التل والجامع فيه مبدع
صدع عن الحق وبالرأي حكم
فالجمع فيه مجمع الآراء
والمبتدعون منهم أصابوا
لعارض واستحب المنع نصب
الأصل بقل صار وصلا فافضل
ولو لم تشاركه الأمام

سه

من ادرك الأمام راكعا ركع
ان استقر قبل والذكر اعتبر
ومع وثوق بالحق التحق
فان لحقته والا فلتعد
وان شككت بالركوع فاعد
وان ضيبت رفعه فاركع على
والحق الصف بمش فيه
وفي جوارزه على بعد فخل
ولبترك الذكر والقراءة
بل هو فرض وكفى له سند
ومشيه بحر رحليه ندب

ولو امام الذكر في الرفع شرع
بعض ولم يردعه اطلاق الخبر
بل التحق به وان لم يثنى
فالحرز أولى فاستظروا وانفرد
وبعد رفع الرأس منه لا تعد
بعد ان لم ترفيه خلل
او بعد فالفضل به تحويه
وجه ولا يعلم كل ما يخل
في المشي لليقين بالبراه
عموم ما في الكف في المشي ورد
لمرسل الفقيه بل قبل بحسب

وان يفت منك الركوع فاقد
وحدة الاحرام ان تجدد معه
وان تشهدت فلا تجدد
واثنان ادنى ما به ينعتد
سواء الرجال فيه والنساء
وفي انعقادها بما لو اقدمي
وايه على المدوة حيثما شهد
ومن يعم للافتداء ثم يجدد
يبين على بقاء عزمه ولا
وعين الامام باسم اوصفه
ولم يكن تميزه منفصلا
فان تعينه مرّجلا مرّدا
وان ترد الذي تعيننا
وانما ينظر من يعتدي
او اخطأ التعيين في الامام
وان يكن او من له وصى
مصححه بعض وبعض ابطالا
ومنا الخلاف غير مبين
انه ليس وجه البحث في العباد
ومن يجمع في موارد الخطا
واقف بالامام لا والمنفرد

في حالة السجود والتشهد
كما به افوا وبعض منعه
والقول بالتجديد غير حبيد
منونها بلا خلاف احد
والحكم في الميزين التيسرا
بما لغرض وفي وورد
بمقصدها الحال والا فانفرد
من نفسه ما هو فعل المنفرد
يقدر في استصحابه ما فعلا
ونحوها مما يفيد المعرفة
شرطا فلا قدح ازا ما اجملا
عندك بين اثنين صح الاقداء
بني على افتدائه ان امكنا
بائتين او بواحد مرّدا
وان يكن اهلا للائتنام
والاسم لم يطابق المسمى
وان يكن عدلا وبعض فضلا
ولا يفيد ما جرى في الالسن
حي يتبع الاسم او الاشارة
قدوته لست اراه مفرطا
وان نوى الخلاف دون المقتد

وانسان كل شئ بالآخر
 والاصرف النص لكن لا يعد
 ومن يشك مطم فيما قصد
 وما على المأموم ان يقرأ ان
 بل في الجهرية المسووعة
 وحيث لا سماع فتجب
 وابرك حرم مطم وان تلا
 واقرا ولا يجزى ولو بالبسلة
 وعدى الاول مع الشروع
 وكالركوع حالة القيام
 والسورة احذف واقطع الحمد
 ولكن تجزى في الانتقام
 فليقل المسبوق سراً وليعد

يشافان باتفاق ظاهر
 ثم لم يدع ما هو فرض المنفرد
 بنى على الصحة في الراى الاسد
 بانتم بالمرضى فهو قد ضمن
 تفصيلا او همة ممنوعه
 وتركها في غيرها احسب
 واطلق القرية صان العمل
 في السبق والمسبوق لا ضمان له
 في الايتام حالة الركوع
 ان يك في ثمانية الامام
 تأمل لو الامام المحبلا
 ثنية فرائضة الامام
 ان فات منه الحمد او لم ينفرد

فيما يجزى في الجماعه

ان حال ما ينفك المشاهده
 فلا اقتدار واحتياطاً ترك
 والقول بالجواز فيها قوي
 وجاز ان شاهد ما به انصل
 وليس ما يحول في حال ولا
 وان يشاهد طرفاً منه ولم
 وليس تجزى روية الافسام
 لمن به تأتم امن شاهده
 في حال الزجاء والسبك
 اذ لا ينفى بالمنع ما فيه روى
 بطرف عينه وفي راي بطل
 يعلم في الراى الاسد مطلقاً
 ينافى صدق السرفه كالعنه
 من ثقبه في وضع اوقيام

وحالهم مروا بأبسنهم
 وفي الأصح المنع في المرة الأولى
 وكثرة البعد عن الإمام
 والحزم أن لا يتعدى الخطوة
 وليست الصفوف عنه مانعة
 وللبعد جائز أن يحرم
 ويبطل القدوة أن تعد ما
 وفي المساواة لهم قولان
 وليست ^{الكعبة} بغير الصف حرك
 ومن يؤم أن علا شبرا فلا
 ما لم يؤد البعد نحو الصورة
 وقد الشرب وجه أمثل
 ويبطل القدوة ما عجزا
 وكل من يبطل منه الفرد
 وحة الصلوة من يقتدى
 فنوت ما بعد رفيه وضعا
 والنقض بالشروط غير مانع
 فليس في ذي سلس وذي بطن
 وإن تخالف في الاجتهاد
 ما لم تكن في مورد الضمان
 فلا يجوز الاقتداء بمن ترى

أو رقب يحكي اللون منه لا يضر
 يجري إذا كان الإمام رجلا
 عرفا محلة بالابتناء
 باليس يخلو وجهه عن قوة
 حيث تكون للشروط جامعة
 إذا تهيأ الذي تعد ما
 على الإمام باتفاق العلماء
 والاحتياط مفتضى البطلان
 مراعيان الإمام قربه
 قدوة والمأموم يعلم ما علا
 فنسقط القدوة بالضرورة
 في ذي الحدارين كالمجبل
 في كل ما يمنع في الابتداء
 وجاز في الاظهر أن يحيد
 به على الأقوى مناط الاقتداء
 لا تقتضي للعالمين منع
 فحكم يندفع حكم الرافع
 قدح ولا في غير طاهر البدن
 فلا ترتب اثر الضمان
 وركنها الموجب للبطلان
 بما تراه بخلاف طهرا

ولا كنت اك من تراه استعملا
فلا يجوز الاقتداء حيث اختلف
ولا ينافي الاختلاف في العدد
فان في الظهر اراء وقصا
وحاز للمحاضر والمأفر
والمقتدى ليس له الاحرام
وليحرم المأمور بعد ما افتح
ولا يزم عليه ان لا يسبقا
وان سبق عاد وان عداً اخل
وراع الاحتياط ان ركنا يزد
وان يثارا فعلم بفعله
وحاز ان يخرج بالسلا م
والحزم ان يخرج بعد ما انفرد
وان تخلفت عن الامام
فالحق به مخفنا او استنظر

في شرطه السلام

من اللباس ما تراه مبطلا
نظم الصلوتين باجماع السلف
والنوع والصفة على الراي الا
بالعصر مثلا كان او مفترضا
قدوة كل منهما بالآخر
الا اذا ما احرم الامام
امامه وقيل ان قارئ صحيح
امامه فعلا وقيل مطلقا
عصى ولا عود وان عاد بطل
فان تعد فعلا والا فانفرد
حاز وان اوجب نفس فضله
قبل الامام حال الائتنام
وان يكن سهواً عاد وسجد
سهواً فلا فدية في الائتنام
لحوقه وان يطل فلا يضر

من الجبوت حالة الامام
ليست هذه السعادة
لكامل وان يكون عاردا
نصده عن موجبات الهلكة
لكن مع الاصرار في الاخيرة

ان الامام شرطه السلام
وان يكون طاهر الولادة
وان يكون بالبلوغ كاملا
بان يراه المقتدى زاملا
كبيرة بعده او صغيرة

والأكثر من اعتبروا حلتوه
وهي إذا ما استلزمت فقد أنها
ومن تجرئ غير مرة خلا
واكتف ان أدركت حسن الظاهر
فهو طريق لمصير الملكيه
واستلثت الوصف بالاختبا
او بشياع رافع للمسيره
وبالوثوق بثقتي الحيرة ان
ولكن الامام مؤمنا وهل
وغیره ممن عن الدين مرف
وحده من جاز حد الأمر
ولا يوم ذكر أو خشي
وليك في الافعال قولاً امثلاً
وسالما من آفة اللسان
فلا يوم المتألمين التاعد
وعم الاحباب الا النار
في كل ما فقت به الضرورة
فلا يوم قاعدا من يضطجع
وفاقد الوصف كمن قد فدا
ولا يجوز الاقتدا بالالسف
الا لمن مائله او يستدس
عابنا في صفة المرو
فهو والا لم نجد برهانها
منها ولو كان ما حاف فعلا
فيه ولا تكشف عن السرائر
شرعا فلا عتبي على من سلكه
او بشارة من الاحبار
بل كلما يرفعها للسيرة
تركى اليه نفسه وتطمن
يساهل المدوة اتباع الاول
فاساهل الهجر والرفض استحق
من حاحدا او واقفا وغال
اننى وحنى ولو ما اننى
مائلا نامومه او انكسر
لسام في مورد الضمان
والنقى بالمخصوص فيه وار
والاصل يكنى والمناط ظاهر
ما يؤدى خلا في الصورة
ولا الذى استلقى يوم المعنى
موصوفه فراعهم في الاقتدا
ولا بقافاء ولا بالاليف
مؤد يا وظيفه المستفرد

* وجاز للامث ان يؤم من
 * ولا يجوز ان يؤم القاري
 * والاكثر من اوصيائهم
 * وهو مع التصير لا ماص له
 * ولو الى الجهل مع القصور

ما لا خلاف

* ماثله في النقص في وجه حسن
 * ما لم يكن في مورد الاذكار
 * مما يجده متأهلا امامه
 * عنه ان الصلوة منه باطله
 * يستند التصير في المشهور

* ان عرفنا المخرج للامام
 * والمقتدون قد مو ان لم يقع
 * وفي المخرج المخرج ان وقع
 * ولم يجب عليه الاستنابة
 * فان ابى من اتباعه عند
 * وليس في تراهي الاستخلاف

المراد

* ان فقد الامام سُرطا والكشف
 * فان يكن بعد الفراغ لم يعد
 * وان بدا قبل ركوعه مثلا
 * ومن اراد القطع بالبرائة
 * وعالم يقتدى يقتدي

المراد

* ثم به انتم مضي ما قد سلف
 * ويستنبى قبله وينفرد
 * وان ثلا الامام في وجه جلا
 * فليطلق العربة في المراته
 * مستبها او ناسا فليسه
 * هذا مع ما عطف عليه حاله في الغيرة في غيره

* للمقتدى انفراد حيث بدا
 * وان بدا له ولما يركع

* له وان يعمره في الايتدا
 * مع الامام مطلقا لا يمنع

الفقه في
الاصول

فان نواه والامام بعد السجدة
والحرز ان ياتوا قد سبقا
ورد ذلك الحرز فاما لم تحدد
وليس للمعية الا انفراد
ولا يجوز نقل الابهت امام
وفي عدول المقصد للجماع

بطلان ثلاث وان تلا منها اسم
ويطلق القرية فيها مطلقا
عذر عن العذر ولا يفرده
وان نواه بطلان المعاد
ما بينت اهلية الامام
قولان والاصل اقتضى امتناعه

البر

قد سن ان يعيد ما قد انفر
وهو بغير المبتدى لا يقتضيه
والمبتدى ان سئل الجامع ان
وتسقط المعادة الاعادة

جماعة وما اعيد لم يعد
الا اذا انضم اليه المبتدى
يؤنه اجاب في وجهه حسن
لغرضه اذا رأى فساده

المسألة

ان حشي المأموم بعد ما سرك
وينقل المعترض الفرض الى
ليدرك الفضل وحيث باننا
ولا يجوز النقل ان قام الى
وقيل جاز قطعه كالنقل
وفي جوازه غيب النقل

في النقلات الركعة الاولى وقطع
نافلة بينهما مستعملا
حرمانه عاد الى ما كانت
ثالثة الفرض برأي أمثلا
وامنع عن مع امام الاصل
قولان والاول اقتضاء الاصل

المسألة

ما يدرك الموقوف في الصلوة مع
ينارق الامام فيها سبقه

امامه والى صلوة يعتم
وهو على قدوته ان لم يقه

فليشهد جالساً حيث يجب
او هو في ركوعه وان سجد
واقفت اذا لم تفت المتابعة
وان يسلم الامام فليسلم
وتابع الامام فعلاً فاقعد
ولتجاف بالعقود والخبر
ولتترك فيه بالشهد
قدس الامام ان يسمع من
يرفع فيه حجة حد الوسط
ويكره العكس عن يائس
فيما عدا التكبير للاعلام

فصل في

ان الامام ان نوى الامانة
ولم يجب عليه قصدها فلا
وان من امره امام حتى
وان تسابقت لها جماعة
تقدم الذي عليه التقصير
وبعد فالأقرء اولي ثم من
وبعد الاصبح للسبق استحق
ومذهب الاصحاب غير مندرج
والاقتداء بذهاب جدام او غير

ويلحق الامام وهو منتصب
فليركع احتياطاً انفراد
فراع ان تكون راعاً معه
مؤد يا ثمانية الفرض سيتم
ان جلس الامام للشهد
نقض الامر ونقض به اشهر
او سبغ اللد نغالي واحمد
يومه ما فيه يشرح العائن
وما اقتضى تجاوز الحد سقط
ليس له اسماع من يؤم
وما به الفتح على الامام

نال مزيد الاجر والكرامه
يتدع في سنونها ان اهلا
اولى بها فاعتنوه ان سبق
ليثبتون فيه اجر الطاعة
وذ اختلاف فالنقية البق
تقدمت هجرة ثم الاست
والهاشمي بعد اولي واحق
في سبق من مر على المذنب استر
اجازته ما هو في الجواز نص

والله عن مستفيض وعلى
كذلك المكروه والمحدودان
ومن يكون فرضه القصر بمن
وحاز ان يوم اهل البادية
وهكذا الامّة من يتّمسك
ومثله امّة من لم يتّمسك

كراهة للجمع عرفا محلا
ثابت الى الله ومن لم يخش الله
يتمه كالعكس والمنع وهن
اهل القرى لكن على كراهية
للمتطهرين والخلف انثى
للكامل وكامل للأكمل

ان يقل المقيم قد قامت، فذا
وبكرة الشروع في النظر اذا
وافضل الصوف في اول
فينبغي تكمين اهل الفضل
وان يخص باليمين الافضل
وليس المأموم ان يقدر
وهو على الذب وفي رأي يجب
وعن يمين في اتحاد يفت

وقت الصيام والخلاف نبذا
اقام او فيها الصيام اخذا
والجانب الايمن منه افضل
من يعلم او تقي او عقل
فافضل الافضل ساء هل
او كان انثى حلفت من به اقدا
وراء الاحياء في الانثى نص
نذبا وقيل بكرة التخلّف

في عدل الخوف

الخوف في عدد واو في سبع
من جامع فيها ومن انفراد
وللامام فيه ان يصلّى
يوم فرقة يعيها من يعي
وان يسأصلّى بما يسمى

يسقط اخرين ذوات الاربع
في سفر او حضر كما ورد
بقوم صلوة ذات التخلّف
ثم لهم يعيد والاولى ثنى
ذات الرقاع وهي ان يؤمّا

طائفة بركة والثانية
 ينظر الفرق في سلامه
 مستغلا بالذكرا ومطولا
 وفي الثلاثية كفى القس
 وهذه الكيفية المذكورة
 والحرم ان لا يقدر المورا
 وليس لا يبق والموتحل
 والحرف لا يسقط فرضا املا
 من مشى او ركوب او قعود
 مستغلا فيها مع التماس
 وعاجز بعد افتتاحه جعل
 ولان الكبرى في تيسرا
 ولم يعد صلوة الصبي

٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فيها يوم الفرقة الخامسة
 حتما ويد والامر في قيامه
 قرأته حتى به تتصلا
 وزعمها ولو بثلاث الفرق
 مأثورة في مورد الضرورة
 فلا ينفذ امن في العدى
 قصر مع الامن بلا تأمل
 بل كيف ما استطاع منه صلى
 يؤمى عن الركوع والسجود
 منها وفي الضيق التقي بالمكان
 شبيحة من كل ركعة بدل
 ولو على التكبير من افتضا
 وان تكن صلوة الشبيبة

في المسافر

ادلة السبع قطت ان السفر
 عزيمة يحدف الاخرين
 فيما عدا المساجد المعروفة
 وحائز الحسين والحيرة في
 في غير ما يحويه سور المسجد
 فحكمها التحجير في المشهور
 والافضل التمام والفضل الاكم

٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

يوجب قصر الفرض عن فرض المحضر
 في العشاء ومن الظهرين
 في مكة وطيبة والكوفة
 تحديده والحرم في التوقف
 بل فيه في غير حريم المسجد
 وهو في الخزون والمذكور
 يحويه في نوى المقام وانتم

والوقت ان ادرك منه اربعاً
والمرتضى عم في المشاهدة
وعند بعض الخيارات ان ينجس
وسمى الى البلاد الاربعه
ويستط النقل في الطريقين
وقيل في مواضع التخيير لم

في المواضع

مادة التخيير عند ناهية
وهي بريدان ميسر يوم
والسير لا خلافة امارة
ان يخالف ما به يعتبر
وبالبريد بين البريد ان قصد
ومن نوى الرجوع قبل العشر
تغرب من مرتبة التواشر
لكن من الاحباب قل في قضى
فهم من بالتمام التزموا
والامر في اعصارنا فذا قلب
وليس في اختياره محذور
ولا يقيم ما من الذهاب
واخر القرى وخطه البلد
وحد بالحلة المعتادة

فقر بها صلى الصلواتين معا
ما خص في الحائر والمساعد
للحرمين مكة وبئرنا
قول وفي خالف ما لا صلحه
كذ العسا في احوط المؤلفين
ليست ولا وجه لوان انتم

فراسخ عدتها ثمانية
مسيرة الاثنا ل يوم الصوم
لها وفي نصوصه اشاره
حد البردين فلا يؤثر
ليومه العود الى حد البلد
بقصر استغاضت المعتمره
ما بين لضي قاطع وظاهر
بمقتضاها والكثير عرضا
واشهر التخيير بين المقدما
فغير منشد الى المقصر ذهب
من بعد ما اجازة المشهور
لم يبلغ الحد الى ايات
والبيت والبيوت للمبداء حد
في بلدة خارقة للعاره

واعتبر البيئة المعشيرة
وسقط اعتبارها ان نعم
والظن بالبلوغ مطلقا لغير
وشاع لاعتبار بالشباع
ومن يشك في بلوغها انتم
ومن بدله الخلاف وانكسرت
وقطعها في الزمن اليسير
ومثلها القطع مع التواني
وقصدتها لا نظرها مؤثر
فبشرط ان يتصدها من غير ان
ويستمر حكمه ان استمر
فمن له العدول بالاشنا حصل
ومن قوى الاقل منها فالأقل
ولا ترى التصر له الا اذا
ومع عن القاطع في الاشنا عدل
ولا يحل ان يكن في الابشدا
واستثنى في ذلك المرور بالوطن
والقصد لا ينقض التردد
وباتفاق لم يكن فيه الرضا
وليس يعني العام بالمسيرة
ولا يضرب بعد الاختيار

في الشك في المسافة المقدرة
اخرى على النفي وبالأصل احكم
الا اذا حد الوثوق بلعنا
بل هو في مظنة الاجماع
واختلفوا في المحض والاصل العكس
فيا واشباتا اعاد ما سلف
لا يوجب الا خلال بالتأثير
الا مع الا خلال بالعنوان
فقبله فاصحها يقتصر
ينوي المقام والمرور بالوطن
الى البلوغ باتفاق واشتر
انتم فرضه وان عاد عدل
انتمها ولو الى الصين وصل
بعد البلوغ في الرجوع اخذنا
راعى حصول الشرط في زال المحل
في قطعة بقاطع مرددا
ان كان في الطريق في وجه حسن
فيما يصد المرء عما يقصد
شرطا كتابه في فعل الرضا
عنه فلا رخصة بالمجبور
عروض الكراه او اضطرار

الاقوى

على طريق غير ما تفسر
يقول له الخيرة مع فرض العدم
فلا يناط الحكم بالشخصية
يقدر كون المقصد منه مجالا
والعبد والزوجة والاسير
من استطاع منهم المنارفة
حصوله اذ هو بالمقصد محل
سقوط الاستعلام والاعلام

في بيان معنى السفر

فمن الصلوة دون ما ليس بحق
كالسيرة في سعاية او في ضرر
لغاية يقصدها محرمه
ومنه في راي شير الناصر
حرما او قارن المحرما
لا يقتضي حرمة عنوان السفر
مركوبة فضلا عن المحبوبة
كباب النص القوي كاقول
يتضمن صلوة ويفطر
مانعة كما في الابداء
فمن حال المسير والمقر
عند سيرها على الوجه الاثم

وان يكن ساربه من اجبره
ما لم يكن مقوما بحديث امر
واكتف بالمسافة النوعية
وتابع الناصد قاصد فلا
فليتع الخادم والاجير
الا اذا اضران ينافرقة
ولو بقلبي على ما يحتمل
ومقتضى اصالة التام

من سار في سيرة حق استحق
فينتفى القصر حرمة السفر
وكل ما ينشئه مقصده
اذا كان بالخصوص غير جائز
ولم يكن بمانع ما استلزم
والسيرة في غصب المزد والمقر
ومثله الراحلة المقصوبه
واللهو في السير باطل
ومن به يقتات او يستجر
ونية العصيان في الاثماء
فان طرث بين مسافة السفر
وان طرث بعد بلوغها اثم

وان يكن بعد المسير عدلا
عاد الى التفسير في المسير
او كان في اثنا اثنا الف الف
وفي الابواب من عصى قبل الندم

الفصل في شرع لعادم الوطن
كطالب النظر وميث الشجر
ومثله متخذ الاسما
وتاجرا عجايا وامير
وجامع الجميع ما قد اشهر
اذ المراد كثرة انسيبه
والحلم في نحو المكاري والكري
فليتمروا في اول وثاني
وكلمن الشا من سفر
ومن اقام عشرة بشرط ان
او كان في بعد بقائه على
قصر في الاولى وفي الاخرى ثم

للمصر حذان فانيا بلقا
ها حقا وصورة الجدران
واعتبر الامر بين جمع واقصر

عنه الى ما قد نواه ولا
ان سبقت سافة التفسير
حصولها بغير ما سبق
قصر في وجه وفي وجه الشمر

في بنية يتبعه حيث ظعن
وسائح لم يتخذ لم مشر
شغلا كالاشغاف والمكاري
منهم في شغل يدور
بينهم في وصف كثرة السفر
فلا يتم النقص بالفعل
يجري على الاقوى مع التكرار
بدوا ولا اعتداد بالعنوان
غير الذي يعمل فيه فقرا
ينوي المقام او يكون في الوطن
تردد مدة شهر كمال
وان يقصر معه فقد حزم

بدوا بين عليه والثاني لغا
وما للاعلام في الازان
جمع على الاخير والعكس ندم

وليتيم الصلوة من بها دخل
والمد في العاصي وغير العاصد
وفي المتعين خلاف والاسد
والحزم - بما لدى التردد
ورث للمعتاد واله اثر
وفي علو الارض بل والخفض
ولا اعتبار في التصور العاليه
ومنهى التفسير في الاباب
وقايد الحديث بالتقدير

الوطن القاطع موضوع السفر
تعد المأوى او المأوى اخذ
والمستجد عزمه انه استقر
ما لم يكن راعيه ما لوفرضا
ولا يبر والوصف بعد ما عمل
والوطن الاصل مأوى اهل
وليس للمقطع النزول فيه
فان من مكن فيه استقر
وفي ثبوت وطن سواء
وقاصد المقام دون العشر
ومن زواها او تيقن البعثا

قبل وفي اثباتها جازا محل
بعد نزوال الوصف غير وارد
ان يرعا ما هو للخصه حد
مؤكد في غاية التاكيد
في الضبط في صوت وسمع وبصر
يلزمه فرض استواء الارض
ولا باطراف البلاد الباليه
حد ابتداءه في الذهاب
بحرفه مبدأ التفسير

ما كان للانسان مأوى ومقر
من وطن اصيل او من مستجد
بالاثر الظاهر من السفر
حصوله ولو بعيد اعرضا
الا اذا عرض عنه وانتقل
ما بعد في عدا اهل
شرط بل المور يقتضيه
يلب عرفا عنه عنوان السفر
قولان والمصيب من نقاه
ينقر الصلوة للمعتبر
انها والكسر منها القسا

فان يؤم المدة ويرة الملك
ومن بداله الرجوع رجعا
فان بداله في الاثناء عدل
وان بدا وليس يدري ما حدث
وعند بعض الصيام فيه
ولا رجوع بعد ترتيب الاثر
وليك مافي ذى ما بعد
والشط بين جاني بعداء
ولا غل كثره السرد
مما به ضقت من الثواب
مادام لا يخل بالعدوات
ومن يجزع عن حد المند
ولا ارى فيه مع العود بلا
من غير فرق بين ما تجدد
ومن على العود مع الفصل
والحكم عند معظم الاصحاب
وفيه ما لم يك عابرا نظر
وفيه ما وراء الحد
ويقتصر الصلوة في بيت بلا
وبعد حكم المقيم حكمه

لضبطه وليس في التفتيش شك
الا اذا صلى صلوة اربعاء
للقصر وليتم ان جاز المحل
منه جاني على المنام ولستقر
مؤثر واخر بنفسه
للقصر الا عند انشاء السفر
متحد او قرية او من بلد
غيره اتم صدق الاعتاد
بل البيت في حوالى البلد
من البساتين او المزارع
وان تقضى ببلغ الاذان
اخذ بالمقام عند الاكثر
فصل نخل بالتوالي خللا
له وما اخره في الايتدا
ستألف المقام بعد اتم
بدونه النصير في الايات
بل يرجع المقام في بعض الصور
قول معلق بما لا يجد
عزم الى مدة شهر كمله
يلزمه جميع ما يلزمه

في احكام السفر

في فرضه النحر وصلى اربعاً
ان كان جهله باصل الفجر او
وقبل لا يخص بالحكمين
ومن اتم ناسياً ما فرضاً
ومن اتم غافلاً عن السفر
مكن نوى التخصير فيما شرعاً
ومن عليه ان يتم لو فصل
وقاصد فصر ثم عد لا
فلا يجد مطلقاً وقد قضى
ومن يصير اتفاقاً في السفر
والاكتنا فيه بآمنة اتفق
وقبل بالانتماء في القضا ولا
ومدرك العلوة فصر ان حفر
وغير واحد بعكس ما مضى
وقبل بالتخير والتخير في
ومن بدله المقام فصر
وان اتمها تماماً وعدل
وعتب الفريضة المتصوره
مكرراً لها الثلثين وقد
وصل سجد الزوال في السفر
بن هالك حبة حسيمة

جهلاً فتد اجزئه ما وفعا
بكونه عزيمه كما رأى و
والاخصاص اشبه المتولين
اعاد في الاقوى اراء وقضا
اعاده ان كان في الوقت ذكر
لكنه صلى اتفاقاً اربعاً
ولو خلاه لجهله بسطر
عن قصد اجزئه ما فعلاً
بعض بها لكن اراء لا قضا
اعاد فصر ولو الوقت غير
لولا اتفاقهم على المنع احق
وجه لمن اطلت او فصلاً
اتم مطلقاً وفي العكس فصر
قضا وبعض ارتضاء في القضا
قضائه لم يحل منه وجه وفي
عليه وهو في صلوة الشم
فالعود والبناء كل محتمل
للحج بالتيبة المشهورة
اكدها الضى الذي فيها ور
ان دخل الوقت عليك في الحرم
ثمة للدرة البتية

اضفها الى صلوة الذنره
فانها تزهر ونزرى بالدره
فى البيان سمر مستمر
حوت من الفروض والآداب ما
فاتخذوها بدلا و مراد
عند انال الفقه ما ارفقه
نضدها بحر العلوم من رفع
جليس من به البرايا تهتدى
به امت في حديث النسب
ومن به امت اقا و اسبا
جرت لهم من نفع مناهل
فاحمد الله وقل حمدي
صليا على النبي والالى

وان تكن في جنبها كالذنره
يكاد لا يبلغها طوق البشر
او هي عجايز ملك مستدر
عذت بها حبيبة للعلماء
فانها اهدي الى الرشاد
طوق جيد الفضل فاسترقه
قواعد الدين وبالرشد صريح
مهدي الى المصطفى ومحمد
ابا من الام واقامه اب
مرباضه روض بنى طباطبا
شروى العلا والعالى وسائل
وان بذلت في الثنا جدي
بهم لنا الدين الحنيف الكمال

نقد على بيت المتن
الذي في المتن
رجد ما نزلها محضها
فالمعنى في المتن

هو ان
صالح الحصري
من الامام